بأن على وعن لا تزادان، ثم أردف ذلك بقوله: «ولا بمن في الواجب».

وزعم أبو القاسم السهيلي في باب الأفعال التي تنصب مفعولين أن الأسماء المذكورة بعد هذه الأفعال ليس أصلها المبتدأ والخبر بدليل قولك: ظننت زيداً عمراً وأنت لا تقول زيد عمرو على هذا المعنى وهذا الكلام برأسه ليس الفعل فيه داخلاً على شيء قد استقر وإنما هو هكذا من أول وهلة.

ويرى الصفار أن هذا الذي ذهب إليه السهيلي ليس بشيء والدليل على أن الأصل فيه المبتدأ والخبر رجوعهم إليه وقت الإلغاء نحو زيد عمرو ظننت. فلولا أن الأصل الابتداء لما جاز أن يلغي كما لا يلغي أعطيت.

1 ـ هذا داخل ضمن باب الحكاية وهي ثلاثة أقسام: حكاية الجمل، وحكاية المفرد، وحكاية حال المفرد.

ويهمنا حكاية الجمل وهي مطردة بعد القول وفروعه من الفعل والوصف. نحو: (وقولهم إنا قتلنا المسيح)، (قال إني عبد الله)، (أم تقولون إن إبراهيم)، (قل إن ربي يقذف بالحق)، (والقائلين لإخوانهم هلم إلينا).

وقال ذو الرمة في حكاية الجمل من غير القول:

سمعت الناس ينتجعون غيثاً فقلت لصيدح انتجعي بلالاً[1]

2 ـ فات الصفار أنه ينصب بالقول وفق شروط هي:

(أ) أن يكون السياق متضمناً استفهاماً.

(ب) وأن يكون القول فعلاً للمخاطب.

(جـ) وأن لا يفصل بين أداة الاستفهام والفعل بغير الظرف.

ومن ذلك قول الكميت:

أجهالاً تقول بني لؤي لعمرك أبيك أم متجاهلينا؟

(1) شرح التصريح 2/282.